تقرير حقوق الإنسـان الخاص بسـ ـ ـلطنة عـُمان

للعام 2005

سلطنة عمان هي نظام ملكي وراثي، ويبلغ عدد سكانها نحو 2.3 مليون نسمة، ويحكمها السلطان قابوس آل بو سعيد الذي تولى العرش في عام 1970. في عام 1996 أصدر السلطان قابوس مرسوماً سلطانياً أعلن من خلاله النظام الأسـاسي للدولة الذي ينص على الطبيعة "العربية" و "الإسلامية" للبلاد وهو قانون لا يمكن تعديله إلا بمرسوم سلطاني. وفيما لا تشهد الحياة السياسية في البلاد وجود أحزاب سياسية، يشكل مجلس الشورى والذي يبلغ عدد أعضائه 83 عضواً، المؤسسة الاستشارية في الدولة والذي تم إنتخاب أعضائه في العام 2003 مباشرة وبشكل نزيه وعادل من قـبل جميع البالغين، بإستثناء المنتسبين للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية. وقد عين السلطان 59 عضواً من أعضاء مجلس الدولة الذي يشكل مع مجلس الشـورى معاً المجلسين المعروفين بإسم مجلس عـُمان. وقد حافظت السلطات المدنية على سيطرتها الفعالة على قوات الأمن.

وبينما إحترمت الحكومة العديد من الحقوق، ظلت هناك العديد من مشاكل حقوق الإنسان. وقد تم الإبلاغ عن المشاكل الآتية المتعلقة بحقوق الإنسان:

- عدم إمتلاك المواطنين القدرة على تغيير الحكومة
- الإعتقالات التعسفية
- الحجز التعسفي مع منع الإتصال بالخارج
- قيود على ممارسة الحريات المدنية كحرية الكلام (بما في ذلك الحرية الأكاديمية)، والإعلام، والتجمعات والخصوصية.
- قيود على حق الإنتساب خاصة في مجموعات حقوق الإنسان
- قيود على الحرية الدينية
- تمييز وعنف منزلي ضد النساء
- قيود على حقوق العمال

قامت الحكومة بتحسين حقوق العمال من خلال التطبيق المسـتمر لقانون العمل الصادر في العام 2003. كان الحدث الأبرز في مجال العمل هو تأسيس 25 لجنة تمثيلية عمالية والانتخاب المستقل لقيادات تلك اللجـ ـان. كما مارسـت اللجان المنتخبة حديثاً أيضاً حقها في الإضراب أربع مرات على الأقل.

إحترام حقوق الإنسان

القسم 1: إحترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ - الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد تقارير عن حالات حرمان أي شخص من حياته على نحو تعسفي أو غير مشروع من قبل الحكومة أو أحد عملائها.

ب - الإختفاء

لم تشهد البلاد إختفاء أشخاص بدوافع سياسية.

ج. التعذيب والمعاملة أو العقاب القاسي أو اللاإنساني أو المهين

يحظر النظام الأساسي للدولة مثل تلك الممارسات وقد إحترمت الحكومة عموماً هذه البنود في ممارستها، ولكن وردت إتهامات بأن الشرطة إستخدمت قوة غير ضرورية لتفريق متظاهرين وهدد القضاة المسؤولين عن التحقيق المحتجزين غير المتعاونين بإلحاق الأذى الجسدي. قامت الحكومة بطرد أو تخفيض رتب أفراد الشرطة الذين وجدوا مذنبين بإستخدام القوة المفرطة.

أوضاع السجون ومراكز الإعتقال

بشكل عام تماشت أوضاع السجون ومراكز الإعتقال مع المعايير الدولية، ولم يطلب مراقبو حقوق الإنسان زيارة تلك السجون خلال العام الماضي. وقد سمحت الحكومة بالزيارات لجماعات دينية محلية.

د - الإعتقال أو الإحتجاز التعسفي

يمنع القانون في عمان الإعتقال أو الحجز التعسفي. كانت هناك تقارير منفردة عن إعتقالات وتحقيقات قامت بها الشرطة يمكن إعتبارها حجز مع منع الإتصال بالخارج.

دور الشرطة والجهاز الأمني

المكتب السلطاني، والذي يرأسه مسؤول برتبة وزير في الحكومة، يسيطر على الأمن الداخلي والخارجي وينسق كافة السياسيات الإستخبارية والأمنية. وضمن المكتب السلطاني، يقوم جهاز الأمن الداخلي بالتحقيق في كافة المسائل المرتبطة بالأمن الداخلي. قوات السلطان الخاصة لها مسؤوليات أمنية محدودة متعلقة بالحدود ومكافحة التهريب. شرطة عـُمان السلطانية (**ROP**)، والتي يرأسها أيضاً مسؤول برتبة وزير في الحكومة، تقوم بأداء واجبات شـُرطية دورية، وتوفر الأمن في المطارات، وتنظم شؤون الهجرة، فضلاً عن تسيير جهاز خفر السواحل. ولدى وزارة الدفاع أيضاً وخاصة الجيش السلطاني العـُماني مسؤوليات أمنية داخلية محدودة. لا يعتبر الفسـاد أو الإفلات من العقوبة من المشاكل واسعة الانتشار. لم ترد تقارير تشير إلى إخفاق الشرطة في التعامل مع العنف الإجتماعي. الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية التابعة لشرطة عمان السلطانية مسؤولة عن التحقيق في مزاعم الإساءة من قـِبل الشرطة، وتقدم إستنتاجاتها إلى مدير عام الموارد البشرية للقيام بالإجراءات التأديبية.

الاعتقال والحجز

لا يقتضي القانون حصول رجال الشرطة على مذكرات إعتقال قبل القيام بالإعتقال. ويتعين على الشرطة أن تطلق سراح المتهم أو تحول قضيته إلى مكتب الإدعاء العام خلال ثمان وأربعين ساعة من إلقاء القبض عليه. ويجب على المدعي العام بدوره القيام خلال أربع وعشرين ساعة إما بإصدار مذكرة رسمية بإعتقال المتهم أو الإفراج عنه. ويجب على السلطات الحصول على قرارات من المحكمة لإحتجاز المتهمين خلال فترة الحجز ما قبل المحاكمة. ويجوز للقضاة إصدار قرارات بتمديد فترة الإحتجاز مدة أربعة عشر يوماً للسماح بإجراء التحقيق، كما يجوز لهم تمديد فترة الإحتجاز إذا دعت الضرورة. وتنشر السلطات نتائج المحاكمات التي تمت خلال الأسبوع المنصرم قرب مبنى المحكمة. ويعمل القضاء في عمان أيضاً بنظام الإفراج عن المتهم بكفالة.

ومن الناحية العملية، فقد أخفقت الشرطة أحياناً في إتباع الإجراءات القانونية، إذ انه وفي بعض الحالات، فإن طريقة الشرطة في الإعتقالات والحجز إعتُبِرت حجزاً مع منع الإتصال بالخارج. ولم تبلغ الشرطة دائماً المحتجزين بالتهم الموجهة ضدهم، كما لم تبلغ عائلة المحتجزين، أو في حالة العمال الوافدين، لم يتم إبلاغ كفيل العامل عن الإحتجاز. وفي بعض الحالات، فإن الإبلاغ تم قبل وقت قصير من إطلاق سراح المحتجز. وقد توفر محامو دفاع عينتهم المحكمة للأشخاص المعوزين. ولم تسمح الشرطة دائماً للمحامين وأفراد العائلة بزيارة المحتجزين، كما لم تسمح للمحامين بالحضور عند إستجواب المتهم، كما يستوجب القانون. وكان القضاة يتدخلون أحياناً لضمان أن يسمح مسؤولو الأمن بتلك الزيارات.

وبناء على ما أوردته منظمة العفو الدولية (**AI**)، كان هناك محتجزاً سياسياً واحداً خلال العام. إذ أنه في 12/يوليو، قامت الحكومة بإحتجاز الكاتب والناشط في مجال حقوق الإنسان عبدالله الريامي مع منعه من الإتصال بالخارج بتهم إثارة الفتنة، وتحريض الناس على تغيير القوانين، والقيام بأعمال مخلة بالنظام العام، وتشجيع المعارضة، والإضرار بالوحدة الوطنية، وارتكاب الخيانة من خلال إتصاله بمنظمات عالمية لحقوق الإنسان بينما عبر عن وجهات نظر فيها إنتقاد للحكومة. وقد وجهت المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان إنتقادات للحكومة لإعتقاله. لم يتمكن الريامي من الإتصال بعائلته أو بمحامي، وقد أفرجت عنه السلطات في 20/يوليو بدون توجيه تهم إليه بشكل رسمي.

العفو

في 9/يونيو، أصدر السلطان عفواً عن 31 مواطنا من معتنقي المذهب الإباضي كانوا قد أدينوا في 2/مايو بالانضمام إلى تنظيم سري كان يتآمر لقلب نظام الحكم (أنظر إلى الفصل 2. ب.). في 18/يوليو، أصدر السلطان أيضاً أمراً بالعفو عن 206 مواطنا و 162 وافداً مدانين بجرائم مختلفة. وفي 17/نوفمبر، عفى السلطان عن 232 مواطناً و 43 وافـداً مدانين بجرائم.

هـ - حرمان المحتجزين من المحاكمة العلنية والمنصفة

يكفل النظام الأساسي للدولة استقلال جهاز القضاء. غير أن المحاكم على إختلاف مستوياتها تعمل تحت إشـراف السلطان، فهو الذي يعين جميع القضاة من خلال مراسيم سـلطانية، ومن ثم يعملون وفقا لتوجيهاته. ويمكن للسلطان أن يكون بمثابة محكمة الإستئناف النهائية ويبتّ في قضايا مثل تلك المتعلقة بشؤون الأمن الوطني. إلا أنه لم ترد تقارير عن حالات نقض فيها السلطان قرارات المحاكم العادية.

وزارة العدل تقوم بتسيير كافة المحاكم. الجهاز القضائي يتكون من المحاكم العادية والمحاكم الشرعية. يتألف نظام المحاكم العادية من المحاكم الإبتدائية، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة العليا. يوجد هناك 42 محكمة إبتدائية تتواجد في كافة أرجاء السلطنة وتبتّ في القضايا المدنية، والجنائية والتجارية. ويترأس كل محكمة من هذه المحاكم قاضٍ واحد، ولكن المحاكم الثمانية في المحافظات الكبرى تترأسها هيئة من ثلاثة قضاة ولها صلاحيات قضائية على القضايا الخاصة. يرأس كل من محاكم الاستئناف الستة ثلاثة قضاة. تقوم المحكمة العليا بوضع المقاييس والمعايير القانونية، وتراجع الأحكام الصادرة من المحاكم الأدنى، وتراقب عمل القضاة وتطبيقهم وتفسيرهم للقوانين. يجب أن تقدم أية استئنافات تتجاوز المحكمة العليا إلى السلطان مباشرة، والذي لديه السلطة لإصدار العفو أو تخفيض العقوبة ولكن ليس بإستطاعته أن ينقض حكم المحكمة.

لدى المحاكم الشرعية صلاحيات قانونية في مسائل تتعلق بقانون الأسـرة والأحوال الشخصية، مثل الطلاق والميراث. إستئناف القرارات الصادرة من المحاكم الشرعية يتم تقديمها إلى محاكم الإستئناف.

إجراءات المحاكمة

يكفل القانون حق الحصول على محاكمة عادلة، وقد قام الجهاز القضائي المستقل عموماً بتطبيق هذا الحق. ولكن ورد على الأقل تقرير واحد لقضية لم يمنح فيها المحامي وقتاً كافياً لمراجعة القضية، وعدم القدرة على الوصول بشكل كاف لوثائق بحوزة الحكومة متعلقة بالقضية، وعدم توفر الفرصة للرد على التهم. وبناء لما أفاد به المدعى عليه، لم يسمح سوى لقريب واحد بالتواجد في المحكمة وكانت إجراءات المحاكمة غير علنية.

يعمل مكتب الإدعاء العام بشكل مستقل ضمن وزارة العدل. جميع الجنايات يتم مقاضاتها في المحكمة العادية المركزية من قبل هيئة يعتبر حكمها نهائياً بإستثناء عندما يتعلق الأمر بمتهمين حـكم عليهم بالإعدام. وتشمل لجنة قضاة الإستئناف في الدعاوى الجنائية كلاً من رئيس محكمة الإستئناف ونائبه وقاضيين، وتنظر اللجنة في جميع دعاوى الاستئناف في أحكام جميع المحاكم الإبتدائية.

لقد حدد مرسوم سلطاني الإجراءات القانونية في الدعاوى الجنائية التي تنظر فيها المحاكم، كما حدد قواعد تقديم أدلة الإثبات وقواعد إدراج القضايا في الجهاز القضائي الجنائي، وبين تفاصيل الأحكام الخاصة بضمان محاكمة علنية. وتبادر الشرطة في الحالات الجنائية بتزويد المتهم بنسخة من لائحة الإتهام التي تبين التهمة أو التهم الموجهة إليه، ويتمتع المتهم بحق تقديم الأدلة ومواجهة الشهود أمام المحكمة. ويوجه كل من المحامي والمدعي العام أسئلته إلى الشهود من خلال تقديمها إلى القاضي. ويكفل النظام الأساسي

للدولة براءة المتهم إلى أن يتم إثبات إدانته. ومن حق الذين يواجهون أحكاماً بالسجن لثلاث سنوات أو أكثر الحصول على محام يمثلهم. وغالباً ما كان القضاة يعلنون أحكامهم النهائية في خلال يوم واحد من إنتهاء المرافعات داخل المحكمة. ويجوز للمدانين عندئذ إستئناف الأحكام الصادرة ضدهم إذا تجاوز الحكم بالسجن ثلاثة أشهر أو إذا تجاوزت الغرامات المفروضة عليهم ما يعادل قيمته 1250 دولار أمريكي (480 ريال)، ويرفع طلب إستئناف الحكم إلى لجنة تضم ثلاثة قضاة.

وتقوم المحكمة الإدارية ضمن سلطة ديوان البلاط السلطاني بمراجعة التظلمات ضد إساءة إستخدام السلطة الحكومية. ولديها الصلاحية لنقض القرارات الصادرة من قبل أجهزة الحكومة، ويمكنها أيضاً أن تقرر منح التعويضات.

وتتولى محكمة أمن الدولة النظر في القضايا المتعلقة بالأمن الوطني أو القضايا الجنائية التي تستدعي البت فيها بشكل عاجل أو تنطوي على حساسيات خاصة. وقد أصدر السلطان عام 2003 مرسومين سلطانيين يمنحان المحكمة الأساس القانوني لأهلية النظر في تلك القضايا. وتظل الإجراءات القانونية المتبعة في محكمة أمن الدولة مماثلة لتلك التي تعمل بها بقية المحاكم في عمان. وقد مارس السلطان قابوس صلاحيات في تخفيف بعض العقوبات حتى في القضايا المتعلقة بأمن الدولة.

تتم محاكمة منتسبي القوات المسلحة والأجهزة الأمنية أمام نظام قضاء عسكري. وقد وردت تقارير بأن مسؤولين عسكريين قد تمت محاكمتهم سراً في محاكم عسكرية بدعوى تورطهم في تنظيم سري والتآمر لقلب نظام الحكم. ولكن تم الإفراج عن جميع الأشخاص المدانين في الشهر الذي تبع المحاكمات. (أنظر الفصل 1. د.)

السجناء السياسيون

في 13/يوليو، صدر حكم بحق العضو السابقة في مجلس الشـورى طيبة المعولي بالسجن لمدة عام ونصف بسبب إهانتها لموظف حكومي وإستخدامها الهاتف النقال لإرسال رسائل زعم بأن فيها تشهير وقذف، وإنتقدت فيها إعتقال الحكومة للناشطين الإباضيين. لم تسمح الحكومة لأفراد العائلة بالوصول إليها أثناء إعتقالها ومحاكمتها. وقد وجهت منظمة العفو الدولي (**AI**) ومراسلون بلا حدود إعتراضات شديدة ضد الإعتقال، والمحاكمة، والإدانة. وقد قام كل من المؤيدين المحليين والدوليين بتقديم إلتماس للحكومة للإفراج عن الناشطة. في 7/أغسطس قامت محكمة إستئناف بتخفيض حكم سجن المعولي إلى ستة أشهر.

و - التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد، أو الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يعطي القانون إشرافاً واسعاً للحكومة في هذا المجال، والتي إستخدمته بالممارسة الفعلية.

لا يقتضي القانون على الشرطة الحصول على مذكرة تفتيش، ولكن الشرطة غالباً ما حصلت عليها، في حين أن مكتب الإدعاء العام وليس المحكمة هو الذي يصدر تلك المذكرات. تنصتت الحكومة على الإتصالات الشفوية والمكتوبة بما في ذلك الهواتف النقالة، والبريد الإلكتروني، وشبكة الإنترنت،

والمحادثات في غرف الدردشة (أنظر الفصل 1. هـ و 2. أ.). تعين على المواطنين الحصول على إذن من وزارة الداخلية للزواج بأجانب، إلا مواطني ومواطنات دول مجلس التعاون الخليجي (**GCC**)، وهذا الإذن لم يتم إصداره بشكل تلقائي. وقد يؤدي الزواج بأجانب إلى منع الزوج أو الزوجة الأجنبية من الدخول إلى البلاد ومنع الوليد الشرعي من الحصول على حقوق المواطنة.

القسم 2: إحترام الحريات المدنية بما فيها

أ - حرية الكلام وحرية الصحافة

يكفل النظام الأساسي للدولة حرية الكلام وحرية الصحافة "في حدود القانون". بيد أن نص القانون وممارسات الحكومة غالباً ما كانا يفرضان قيوداً على حرية الكلام وحرية الصحافة. ويحظر القانون توجيه إنتقادات إلى السلطان بأي شكل أو وسيلة، كما يحظر نشر أي "مواد تؤدي إلى إثارة الفتنة العامة، أو تنتهك أمن البلاد، أو تسيء إلى كرامة أي فرد أو حقوقه." اتهمت الحكومة عضو مجلس الشورى السابقة طيبة المعولي بانتهاك قانون تنظيم الاتصالات بسبب الرسائل المكتوبة عبر هاتفها النقال والتي انتقدت فيها الحكومة. (أنظر الفصل 1. هـ.)

مارس الصحافيون والكتاب عموماً الرقابة الذاتية خوفاً من العقوبة التي قد تفرضها الحكومة عليهم. وقد تسامحت السلطات إزاء بعض الانتقادات الموجهة إلى بعض موظفي الحكومة ووحداتها خاصة على شبكة الإنترنت. ولكن نادراً ما كانت تلك الإنتقادات تظهر في وسائل الإعلام الأكثر انتشاراً، وتم إستخدام القوانين الخاصة بالتشهير وهواجس الأمن الوطني كأسس لكبت الإنتقادات ضد الحكومة ووجهات النظر المثيرة سياساً للإعتراض (أنظر الفصل 1. هـ.)

طبق مسؤولو الرقابة قانون الصحافة والمنشورات الذي يمنح الحكومة حق فرض رقابتها على جميع المنشورات المحلية والأجنبية. ويجوز لمراقبي وزارة الإعلام إتخاذ إجراءات ضد أي مواد يعتبرونها مهينة سياسياً، أو ثقافياً، أو جنسياً. وكانت وجهات النظر المطروحة في مقالات الرأي ملتزمة عموماً مع وجهات نظر الحكومة، على الرغم من تسامح السلطات مع بعض الإنتقادات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية. وقد عبر المواطنون في عمان علناً عن إنتقاداتهم لسياسات مجلس التعاون الخليجي، وهي سياسات تشارك عمان في صياغتها.

توجد ستة صحف تصدر يومياً: ثلاثة باللغة العربية وثلاثة باللغة الإنجليزية. الصحف الصادرة يومياً باللغة العربية: "الوطن" و "الشبيبة" إضافة للصحف اليومية الإنجليزية "تايمز أوف عمان" و "عمان تربيون" مملوكات للقطاع الخاص. وكان هناك 31 مجلة مملوكة من قبل الدولة والقطاع الخاص تنشر في البلاد.

تملك الحكومة ثلاث محطات إذاعة ومحطة للبث المرئي على قنوات التلفزيون التي لم تبث عموماً مواداً مثيرة للجدل من الناحية السياسية. وفي شهر أغسطس/2004 أصدرت الحكومة قانونا جديدا يسمح بتأسيس شركات إذاعية وتلفزيونية خاصة. وفي 10/أكتوبر وافقت وزارة الإعلام على إصدار رخص

لمحطة تلفزيونية وثلاث محطات إذاعية خاصة. المعلومات المنشورة من وسائل البث الأجنبية كانت متوفرة لأولئك الذين توفرت لديهم الموارد المالية للحصول على أطباق استقبال البث الفضائي.

صادر مسئولو الجمارك أشرطة فيديو وقرروا محو مواد غير ملائمة. ومن المحتمل أن مثل هذه الأشرطة قد أعيدت أو لم تعاد إلى أصحابها. قرارات الرقابة الحكومية تغيرت بشكل دوري بدون أي سبب معلن. ويقال أن إجراءات مصادرة الكتب والاشرطة من الأفراد على الحدود وكذلك القيود المفروضة على بعض الروايات ذات الشعبية قد خفت بعض الشيء.

ويجب الحصول على موافقة إحدى الهيئات الحكومية المعنية أو الشرطة أو أية وزارة ذات علاقة لإقامة الفعاليات الثقافية في البلاد. وكانت غالبية المؤسسات تتفادى الخوض في موضوعات مثيرة للجدل خشية رفض الحكومة منح الترخيص لفعالياتهم.

وسمحت حكومة عمان من خلال شركة الإتصالات الوطنية لمواطنيها وللوافدين المقيمين بالحصول على خدمات الإنترنت مقابل رسم مالي. ولكنها حظرت الوصول إلى بعض المواقع الإلكترونية التي إعتبرتها إباحية أو تتناول مواضيع حساسة سياسياً أو تتنافس مع خدمات الإتصالات المحلية. وإتخذت الحكومة إجراءات إضافية لمراقبة الإتصالات عبر شبكة الإنترنت في ظل تزايد إستخدام الشبكة للتعبير عن آراء لا يسمح عادة بالتعبير عنها في وسائل الإعلام والإتصال الأخرى. ونشرت الحكومة تحذيرات على المواقع الإلكترونية مفادها أن إنتقاد السلطان، أو توجيه إنتقادات شخصية لمسؤولي الحكومة سوف يخضع للرقابة وأن هذه الإنتقادات قد تُشطب وقد يؤدي ذلك إلى مساءلة الشخص من قبل رجال الشرطة، مما زاد في مستوى الرقابة الذاتية.

وفرضت الحكومة كذلك قيوداً على الحرية الأكاديمية في الجامعات خاصة بشأن نشر أو مناقشة قضايا مثيرة للجدل كالسياسة الداخلية. وقد يتعرض الأساتذة للطرد إذا تجاوز نشاطهم الضوابط التي حددتها الحكومة. في نوفمبر تم طـُرد أستاذ جامعي من جامعة السلطان قابوس.

ب - حرية التجمع سلمياً وتكوين الجمعيات والانتساب إليها

حرية التجمع

يكفل القانون حرية مؤطرة للتجمع "ضمن حدود القانون،" وقد فرضت الحكومة القيود على هذه الحرية في ممارساتها. موافقة الحكومة المسبقة كانت لازمة لجميع التجمعات الجماهيرية. وكانت السلطات تطبق هذا الشرط ما عدا في استثناءات نادرة، مثل مظاهرات المعلمين للاحتجاج على عدم ترقيتهم ومظاهرات العمال الوافدين للاحتجاج على عدم صرف أجورهم المتأخرة. في 3/مايو استخدمت الشرطة القوة غير الضرورية لتفريق مظاهرة مرتبطة بإدانة 31 إباضيا. تم اعتقال العشرات من المتظاهرين ولكن ووفقاً للتقارير لم توجه التهم إليهم، وتم إخلاء سبيلهم بعد عدة أيام.

حرية تكوين الجمعيات والإنتساب إليها

ويكفل القانون أيضاً حرية تكوين الجمعيات والإنتساب إليها "لتحقيق أهداف مشروعة بصورة سلمية". لكن الحكومة فرضت قيوداً على هذه الحرية من الناحية العملية من خلال حظر أي جمعية تمارس نشاطاً "معادياً للنظام الإجتماعي". في يناير رفضت الحكومة طلباً بإنشاء مركز محلي لحقوق الإنسان (أنظر الفصل 4). وينص القانون على ضرورة موافقة وزارة التنمية الإجتماعية على تأسيس جميع الجمعيات والمنظمات وعلى إقرار قوانينها الداخلية، ومع ذلك، سمح لبعض المجموعات التي تمارس العمل الإجتماعي أو العمل الخيري بممارسة نشاطها دون تسجيل إسمها رسمياً. واستخدمت الحكومة صلاحية منح التراخيص في هذا المجال من أجل التحكم في المناخ السياسي، ولم تعترف بوجود جماعات إعتبرتها تشكل تهديداً لوجهات النظر والمفاهيم الإجتماعية والسياسية السائدة بين العمانيين أو تشكل خطراً على مصالح البلاد. لم يسمح للمؤسسات بالإنخراط في العملية السياسية، أو تشكيل الأحزاب، أو التدخل في مسائل دينية (أنظر الفصل 3). ولم يتعدى التسجيل الرسمي للجمعيـات التي يشكلها الوافدون ترخيصاً واحداً لكل بلد.

في 2/مايو أدانت الحكومة 31 إسلامياً لإنشائهم تنظيما غير قانوني وبإدعاء أن الغرض منه كان قلب نظام السلطان وإنشاء دولة الإمامة (دولة يحكمها علامة إسلامي). حكم على رجلين بالسجن لمدة سبعة سنوات، وعلى أحدهم بالسجن لمدة عشر سنوات، وحكم على البقية بالسجن لمدد تروادحت بين سبعة وعشرين سنة.

خلال العام، وجهت حكومة عمان رسائل شديدة اللهجة إلى قادة عدد من المنظمات غير الحكومية هددتهم فيها بفرض عقوبات إذا لم تستكمل تلك المنظمات إجراءات معقدة وتتطلب وقتاً طويلاً للتسجيل لدى السلطات. بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة 16 منظمة، ثلاثة منها تم تسجيلها خلال العام. بلغ معدل الوقت المطلوب لتسجيل منظمة غير حكومية عامين على الأقل.

ويكفل قانون الجمعيات الأهليـة الوطنية تكوين الجمعيات ضمن مجالات محدودة هي خدمة المرأة، والأطفال، والمسنين وذوو الإعاقة، وجماعات خاصة كالإقتصاديين، وجماعات حماية المستهلك، وجمعيات البيئة. وقد بلغ عدد جمعيات المرأة التي وافقت عليها الحكومة 42 جمعية حصل بعضها على تمويل محدود من الحكومة أو على دعم عيني بينما كانت غيرها من تلك الجمعيات ممولة ذاتياً.

ج - الحرية الدينية

يكفل القانون الحرية الدينية ضمن ما يسمح به القانون، ولكن الحكومة فرضت عموماً القيود على هذا الحق في الممارسة. ينص القانون على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة وأن الشريعة هي مصدر جميع التشريعات. معظم المواطنين هم من المسلمين الإباضيين أو السنة، وبعض من الشيعة وقلة من المواطنين غير مسلمين. تسمح الحكومة للمقيمين غير المسلمين بإقامة شعائرهم الدينية. يجب أن يتم تسجيل جميع المؤسسات الدينية لدى الحكومة، وهناك قيود على بعض نشاطاتها.

كان غير المسلمين يتمتعون بالحرية في ممارسة شعائرهم الدينية في الكنائس والمعابد التي تم تشييدها على أراض وهبها إليهم السلطان. وبالرغم من أن القانون لا يحظر التحول عن الدين، إلا أن الحكومة حظرت على غير المسلمين من دعوة المسلمين إلى التحول عن دينهم، بينما سمحت بمحاولة المسلمين دعوة غير المسلمين إلى التحول عن دينهم. وقد منعت الحكومة أيضاً على الجماعات غير المسلمة من نشر مواد دينية، إلا أن المواد الدينية المطبوعة في الخارج كان يسمح بإدخالها إلى البلاد.

سمح للأفراد من كافة الأديان والجماعات الدينية بالحفاظ على إتصالات مع أعضاء في الخارج والسفر إلى الخارج لأغراض دينية. كما سمح لرجال الدين الأجانب بزيارة الجماعات الدينية.

وكانت الحكومة تشترط على أئمة المساجد الإلتزام بمعايير نصوص قياسية في خطبهم توزعها عليهم شهرياً وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وكانت الحكومة تراقب ما يجري داخل المساجد من أجل التأكد من أن الأئمة لا يناقشون مواضيع سياسية، أو يحرضون على الكراهية أو الفتنة الدينية وأن خطبهم متمشية مع تفاسير الإسلام المقبولة لدى الدولة. من الممكن أن يتم توقيف الأئمة عن عملهم أو طردهم من العمل إذا ما تجاوزوا الحدود التي وضعتها الحكومة. لم ترد أية تقارير عن إيقاف عن العمل أو طرد خلال العام. وقد راقبت الحكومة أيضاً خـُطب رجال الدين من غير المسلمين.

الإساءات الإجتماعية والتمييز

لا تقوم الحكومة رسمياً بجمع ونشر معلومات إحصائية عن الأديان التي ينتسب لها السكان. ولكن لم ترد تقارير عن العنف الإجتماعي، أو المضايقة، أو التمييز، أو أفعال معادية للسامية ضد أعضاء الجماعات الدينية.

للإطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً، أنظر تقرير عام 2005 عن الحرية الدينية في العالم.

د - حرية الحركة داخل البلد والسفر والهجرة إلى الخارج والعودة إلى الوطن الأمّ، والنفي

لا يكفل القانون تلك الحقوق، ولكن الحكومة كانت تراعيها غالباً من الناحية العملية. ويحظر القانون نفي أي مواطن، ولم ترد تقارير خلال العام عن نفي أي مواطن.

حماية اللاجئين

يكفل القانون على إمكانية منح وضع اللاجئ أو اللجوء وفقاً لمعاهدة الأمم المتحدة لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكول المنبثق عنه لعام 1967، بالرغم أن الدولة لم تكن من الدول الموقعة على الميثاق أو البروتوكول. ومن الناحية العملية فقد وفرت الحكومة الحماية ضد ترحيل طالب اللجوء قسراً إلى بلد يخشى أن يتعرض فيه للتعذيب أو للإضطهاد ولكنها لم تمنح حق اللجوء أو وضع اللاجئ لأي شخص بشكل روتيني. لم تقبل الحكومة بلاجئين أو إعادة توطين خلال العام.

ويحظر النظام الأساسي تسليم اللاجئين السياسيين، ولم ترد تقارير بحدوث أي حالة تم فيها ترحيل أي شخص قسراً إلى بلد يخشى ان يتعرض فيه للإضطهاد. ولم تنشأ خلال العام قضية توفير الحماية المؤقتة للاجئين او لطالبي اللجوء السياسي. السيطرة المحكمة على دخول الأجانب إلى البلاد حدت بشكل فعال من دخول الأجانب وطالبي اللجوء. المهاجرون غير الشرعيين والذين بلغ عددهم الألاف وأغلبهم من إيران، وباكستان، وأفغانستان تم إلقاء القبض عليهم من قبل شرطة عمان السلطانية (ROP) والقوات المسلحة. وقد تم إحتجاز المعتقلين في مراكز إعتقال إلى أن يتم إستكمال إجراءات ترحيلهم. وقد سعت الحكومة للحصول على مشورة من لجنة شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

القسم 3 - إحترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لا يمنح القانون المواطنين حق تغيير حكومة بلادهم، ويحتفظ السلطان بكامل الصلاحيات في جميع القضايا الداخلية والخارجية.

الإنتخابات والمشاركة السياسية

لا يسمح القانون بتشكيل الأحزاب السياسية أو الإنتخابات المباشرة، بإستثناء إنتخاب أعضاء مجلس الشـورى. ويحق للمواطنين في سن الحادية والعشرين أو أكثر (بإستثناء المنتسبين للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية) الإدلاء بأصواتهم. في العام 2003، بلغت نسبة الذين شاركوا بالتصويت فعلاً حوالي 74 بالمائة من المقترعين المسجلين أي حوالي 194 ألف شخص. لم تسمح الحكومة للمرشحين بالإعلان أو القيام بحملات إنتخابية بشكل فعال. بلغ عدد المرشحين 506 مرشحا، بمن فيهم 15 امرأة، والذين تنافسوا على 83 مقعدا في المجلس في إنتخابات كانت عموماً حرة ونزيهة. وقد فازت مرشحتان من بين الخمسة عشر مرشحة. وفي 2003 صدر مرسوم سلطاني بإعادة تعيين رئيس المجلس في منصب رئاسة المجلس لفترة أخرى، على الرغم من أن المجلس إنتخب إثنين من أعضائه لمنصبي نائب الرئيس. لم يتدخل السلطان في إختيار أو ترشيح مرشحي مجلس الشـورى.

ويتولى مجلس الشـورى الإشراف على تداول المعلومات والقضايا بين المواطنين ووزارات الحكومة، لكنه لا يتمتع بصلاحيات تشريعية رسمية. وتتولى الوزارات الحكومية أو مجلس الوزراء مسؤولية صياغة جميع مشاريع القوانين. ولم يكن أي موظف على رأس عمله بالحكومة مؤهلاً لعضوية مجلس الشورى. ويجوز لمجلس الشورى استجواب ومسائلة أي من الوزراء في جلسات عامة أو خاصة، كما يجوز له مراجعة جميع مسودات القوانين الخاصة بالسياسة الإجتماعية والإقتصادية، وتقديم مرئياته إلى السلطان بشأن مشاريع قوانين جديدة أو تعديل بعض التشريعات، وتكون للسلطان الكلمة الأخيرة في هذا الشأن.

ويلعب مجلس الدولة دور الهيئة الإستشارية التي تقوم بمراجعة مشاريع القوانين المطروحة من قبل الحكومة، ويقدم أعضاؤه مرئياتهم إلى السلطان ووزرائه بالتعاون مع مجلس الشـورى. يعين رئيس مجلس الدولة بمرسوم سلطاني ويقوم أعضاؤه بإنتخاب إثنين منهم لمنصبي نائب الرئيس. وقد إزداد عدد أعضاء مجلس الدولة خلال العام من 58 إلى 59 عضو، بما في ذلك تسعة نساء. يشكل مجلس الدولة مع

مجلس الشـ ـورى معاً مجلس عمان. في العام 2003 صدر مرسوم سلطاني بتمديد ولاية مجلس عمان إلى أربع سنوات.

تسنى للمواطنين الوصول غير المباشر لكبار المسؤولين الرسميين من خلال الممارسة التقليدية بتقديم الإلتماسات إلى وجهائهم، والذين هم عادة الرشداء والولاة المعينين، من أجل إنصافهم أو تقديم التظلمات. وإعتمد الإنصاف الناجح على قدرة الشيوخ والأعيان بالوصول إلى المعنيين من صناع القرار. قرارات وزارات الحكومة يمكن إستئنافها في المحكمة الإدارية.

بلغ عدد النساء في مجلس عمان إحدى عشر إمرأة من بين 142 عضوا. وكان هناك أربع وزيرات تم تعيينهن في المجلس الوزاري المكون من 42 وزيرا.

يتكون مجلس عمان ومجلس الوزراء من ممثلين لهم خلفيات لغوية، ودينية وعرقية وأخرى متنوعة.

الفساد الحكومي والشفافية

كان هناك بعض التقارير المنفردة عن حالات فساد حكومي خلال العام. وقد أفادت تقارير مكتب التدقيق الدولي بأن 31 شخصاً بما فيهم مسؤولين حكوميين قد وجهت إليهم تهم بالرشوة، والتزوير، وإساءة استخدام الوظيفة، وإفشاء أسرار مهنية. وقد صدرت بحقهم أحكام متنوعة بالسجن والغرامات.

لا يمنح القانون الحق للمواطنين بالحصول على المعلومات الحكومية. ولكن يتم نشـ ـر المراسـيم السلطانية والقرارات الوزارية في الجريدة الرسمية لكي يطلع عليها عامة المواطنين.

القسم 4 - موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية وغير حكومية على إجراء التحقيق في إنتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

قامت الحكومة بتقييد أنشطة المنظمات غير الحكومية. لم توجد هناك منظمات محلية غير حكومية لمراقبة حقوق الإنسان، كما لا توجد في البلاد أجهزة مستقلة أو أجهزة تدار من قبل الحكومة معنية بحقوق الإنسان. في يناير رفضت الحكومة طلباً من ناشط في مجال حقوق الإنسان بإنشاء مركز محلي لحقوق الإنسان. الناشطون المنخرطون في مؤسسات مسجلة أجنبياً كانوا عرضة للتهديدات بالإعتقال أو فقدان وظائف حكومية أو منح دراسية. لا يسمح لأي جمعية أن تحصل على التمويل من جماعة عالمية بدون موافقة الحكومة، ويتم معاقبة من يدان بمخالفة ذلك بالسجن لمدة أقصاها ستة أشهر وغرامة قدرها 1,310 دولار (500 ريال).

القسم الخامس: التمييز وإساءات المجتمع والمتاجرة بالبشر

يحظر القانون التمييز ضد المواطنين بسبب نوع الجنس أو الأصل الإثني أو العرقي أو اللغة أو الدين أو مكان الإقامة أو الوضع الإجتماعي. بيد أن الحكومة لم تعمل على تطبيق تلك الأحكام بشكل فعال، وظلت

بالتالي مظاهر التمييز الإجتماعي والثقافي التي تعتمد على نوع الجنس والانتماء العرقي والطبقة الاجتماعية أو حالات الإعاقة قائمة في المجتمع.

النساء

لا يتعرض القانون بشكل محدد لمشكلة العنف المنزلي ضد النساء، إلا أن الشريعة (القانون الإسلامي) تحرم كافة أشكال الإساءة الجسدية. لم يكن هناك أدلة عن وقوع حالات تعرضت فيها الزوجات للعنف من أزواجهن، إلا أن المزاعم بمثل هذه الإساءات في المحاكم الشرعية كانت شائعة. يمكن للنساء اللواتي تعرضن للضرب أن يقدمن شكوى لدى الشرطة ولكن وفي الغالب كن يتوجهن إلى أفراد العائلة للتدخل من أجل حمايتهن من وضع عائلي عنيف. وكذلك الأمر بالنسبة للعائلات التي سعت للتدخل من أجل حجب تلك المشاكل عن عامة الناس. وقد وردت تقارير بأن بعض أرباب العمل قد أساؤوا جنسياً للخادمات العاملات لديهم. لم توجد هناك برامج حكومية للنساء اللواتي يتعرضن لسوء المعاملة.

يحرم القانون الإغتصاب، وقد قامت الحكومة بفرض هذا القانون بشكل فعال. وتم إدانة حوالي 132 شخصا بالاغتصاب خلال العام.

لا يوجد هناك قانون يحرم ختان الإناث (FGM)، ولكن الأطباء في المستشفيات منعوا من القيام بهذه العملية. النساء المحليات نفذن ختان الإناث في القرى. وبناءً على دراسة قام بها صندوق رعاية الطفولة التابع للامم المتحدة (UNICEF) ومنظمة الصحة العالمية، فإن ختان الإناث كانت ممارسة مقبولة إجتماعياً وعلى نطاق واسع. وقد تعاملت الحكومة مع هذه القضية من خلال مشاريع خططها الصحية الوطنية وسمحت لمقال تم نشره في مجلة بمناقشة هذه الممارسة وضررها المحتمل على النساء.

يعد البغاء عملاً غير مشروع ولم يكن منتشراً بشكل واسع بفضل القيم الثقافية الصارمة محلياً والإجراءات الصارمة لمراقبة حركة الهجرة.

وبينما إستمر التقدم في تغيير القوانين والنظرة العامة، فإن النساء ما زلن يواجهن نماذج عديدة من التمييز الإجتماعي. وقد حال إنتشار الأمية بين السيدات المسنات دون قدرتهن على إمتلاك العقارات، أو المشاركة في قطاعات الإقتصاد المتطورة، أو تعرفهن على حقوقهن. يحق للنساء إمتلاك العقارات، ولكن المسؤولين الحكوميين قاموا بتطبيق معايير مختلفة بالنسبة للنسوة اللواتي تقدمن بطلبات قروض للإسكان مما أدى إلى نسبة موافقة أقل على تلك القروض.

بعض أوجه القانون الإسلامي والتقاليد كما تفسر في البلاد ميـزت أيضاً ضد النساء. إذ تفضل الشريعة الذكور على الإناث في التسوية القضائية لدعاوى الإرث. وقد تردد الكثير من النسوة في اللجوء إلى القضاء في نزاعات تتعلق بالميراث خشية إثارة العداء بينهن وبين أفراد الأسرة. ولا يجوز للنساء المتزوجات من أجانب نقل الجنسية إلى أطفالهن.

تحصل النساء على فرص متكافئة مع الفرص المتاحة للرجال في مجال التعليم. وقد شكل عدد الطالبات ما نسبته 63 بالمائة من عدد الطلبة الجامعيين غير المتخرجين الذين يدرسون في الخارج. وقد أشاد صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة في تقريره الصادر عام 2003 بالدولة لما حققته في إزالة

الهوة بين الجنسين في مجال التعليم. وقد وصل بعض النساء إلى مناصب قيادية في الحكومة، والأعمال التجارية، ووسائل الإعلام. وتبلغ نسبة العاملات في قطاع الخدمة المدنية نحو 33 بالمائة. وتتمتع النساء العاملات في القطاع العام أو في القطاع الخاص بحق الحصول على إجازة وضع والحصول أيضاً على أجور متساوية لقاء ما يقمن به من عمل متساو. وقد راعت الحكومة وهي القطاع الذي يوفر أكثر فرص العمل للنساء تلك القوانين وإلتزمت بها، كما راعاها وإلتزم بها الكثيرون من أرباب العمل في القطاع الخاص. ومع ذلك تعرض الكثير من النساء المثقفات إلى التمييز في سوق العمل. وتعد وزارة التنمية الإجتماعية الجهة المعنية بالإشراف على قضايا المرأة، وتوفر الوزارة الدعم للمرأة من خلال جمعيات المرأة العمانية والمراكز الاجتماعية الأهلية المحلية.

الأطفال

أعلنت الحكومة بأن تعليم الأطفال ورعايتهم الصحية ورفاهيتهم العامة مسائل ذات أولوية على المستوى الوطني. التعليم الإبتدائي للأطفال بما في ذلك الأطفال الذين لا يحملون الجنسية كان مجاناً وشاملا ولكن غير إلزامي. وفي العام 2003 – 2004 تساوت نسبة التسجيل بين الأطفال الذكور والإناث في التعليم الإبتدائي. وكانت نسبة التسجيل في التعليم الإبتدائي 65 بالمائة. وقد إستمر معظم الأطفال في الدراسة حتى المرحلة الإعدادية والثانوية. وقد وفرت الحكومة الرعاية الصحية المجانية لجميع الأطفال حتى سن السادسة. وإستمر التدني في نسبة الوفيات بين الأطفال، وإرتفعت معدلات التطعيم الشامل. لم ترد أية تقارير حكومية عن عنف ضد الأطفال، ولكن الحكومة نادت علناً بضرورة زيادة التوعية لوقاية الأطفال من سوء المعاملة. ختان الإناث في بعض الأحيان تم إجراءه لإناث في سن الواحدة وحتى التاسعة (أنظر الفصل 5).

لم ترد تقارير عن إستغلال الأطفال في ممارسة البغاء. عمالة الأطفال كانت موجودة في النشاط التجاري غير الرسمي المتمثل في توفير القوت والمشاريع الصغيرة التي تملكها الأسرة. ولم تشكل عمالة الأطفال مشكلة في سوق العمل المنظم (انظر القسم 6 - د).

الاتجار بالبشر

لا يحظر القانون الاتجار بالبشر، ولكن جرائم المتاجرة تمت مقاضاتها بموجب القانون الجنائي، وبعقوبة ما بين ثلاثة إلى خمسة سنوات في السجن بحق من يتم إدانته.

وبينما أفاد تقرير واحد من المنظمات غير الحكومية بمزاعم غير مثبتة بوجود أدلة بالقرب من واحة البريمي تشير إلى أنه قد تم المتاجرة بالأطفال الأجانب إلى داخل الدولة لتدريبهم على ركوب الجمال، ولكن الممثل المحلي لصندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة انضم للحكومة في نفي أن الأطفال الأجانب قد تمت المتاجرة بهم لتشغيلهم راكبي جمال. ووفقاً لبيان صادر في 20/ديسمبر من منظمة العمل الدولية فإن مسألة الأطفال راكبي الجمال لم تعد مشكلة في البلاد.

وقد قامت الحكومة بتشغيل خط هاتفي على مدار 24 ساعة لتسجيل الشكاوى للضحايا المحتملين وعملت مع الحكومات الأجنبية لمنع المتاجرة بالبشر.

المعوقون

لم تمارس الحكومة التمييز ضد المعوقين في التوظيف أو في التعليم أو في الحصول على الرعاية الصحية أو على أي خدمات عامة أخرى توفرها الدولة للمواطنين.

وزارة التنمية الإجتماعية هي المسؤولة عن حماية حقوق المعوقين، وقامت بتطبيق تشريعات خلال العام لضمان قدرتهم على الدخول إلى المباني. وقامت الحكومة بتطبيق القانون من خلال إجراءات الحصول على إباحات البناء. وينص قانون العمل على تخصيص نسبة 2 بالمائة على الأقل من الوظائف في المؤسسات التي يتجاوز عدد العاملين بها 50 شخصاً للمعوقين، ولكن هذا القانون لم يتم فرضه على نطاق واسع. وكان هناك مركزاً واحداً في العاصمة مدعوم من قبل الحكومة لإعادة تأهيل المعاقين و 17 مركزاً أهليا في كافة أرجاء البلاد. كان عدد المعوقين العاملين في المكاتب الحكومية بما في ذلك فاقدي البصر، قليلاً. وعادة لا يدفع المعوقون مقابل ما يحصلون عليه من علاج طبيعي أو أطراف صناعية.

أعمال إساءة وتمييز أخرى مارسها المجتمع

لم ترد تقارير عن حالات تمييز في الأوساط الرسمية ضد الأشخاص المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة أو "الإيدز"، ومع ذلك ظلت مشاعر التخوف من المصابين بالمرض سائدة في المجتمع. وقد حاول برنامج رائد أطلق عليه إسم "تثقيف الأقران" وقامت بترويجه وزارة الصحة وبدأته في مسقط أن يزيد من مستوى الوعي والثقافة عن المرض بين الشباب. في العام 2003 تم إنشاء خط هاتفي مجاني لتوفير المعلومات عن هذا المرض، وقد تلقى العاملون على الخط ألفي مكالمة كل شهر خلال العام. وقد وفّر الخط معلومات عن العديد من الأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس.

القسم 6: حقوق العمـال

أ - حق تكوين الجمعيات والانتسـاب إليها

يكفل قانون العمل لعام 2003 الحق للعمال بتكوين لجان تمثيلية بهدف رعاية مصالحهم، والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في كافة الأمور المتصلة بشؤونهم. وهناك تقديرات غير رسمية تفيد بوجود 25 لجنة تمثل 9.1 بالمائة من ذوي الدخل في القطاع الخاص قد تم تسجيلها منذ العام 2004. وتنطبق مواد وبنود قانون العمل على النساء والعمال الوافدين أيضاً. لا يمنح القانون منتسبي القوات المسلحة، أو أجهزة الأمن العام، أو موظفي القطاع العام، وخدم المنازل حق تكوين اللجان التي تمثلهم. ظروف العمل الخاصة بتلك الفئات يتم التعامل معها عن طريق قانون الخدمة المدنية والقرارات الوزارية المحددة.

وبالرغم من حق كل مجموعة إنتخاب لجنة تمثلها عن طريق الاقتراع السري، فإن قيادة اللجنة كانت محصورة فقط ضمن الأشخاص القادرين على القراءة والكتابة باللغة العربية. وزارة القوى العاملة كان لها القرار النهائي في تسجيل اللجنة وفرضت الحصول على إشعار مسبق ونسخ عن جدوال أعمال اللجنة. ومن الممكن إلغاء العضوية في الهيئة الإدارية إذا قام الأعضاء "بإرتكاب أي عمل من شأنه أن يسبب ضرراً مادياً أو معنوياً للجنة أو للمؤسسة أو عمالها أو للمصلحة العامة للسلطنة." بالإضافة لذلك، لا يسمح للجنة بقبول المنح من غير المواطنين ولا يمكنها السفر إلى خارج البلاد بصفة رسمية بدون موافقة وزارة القوى العاملة.

في 4/مايو، قامت الحكومة بتعيين اللجنة التمثيلية الرئيسية (**MRC**)، وهي مؤسسة على المستوى الوطني وتتألف من أعضاء منتخبين من اللجان المسجلة وقامت بتمثيل جميع اللجان في المؤتمرات العالمية. وخلال العام قامت اللجنة التمثيلية الرئيسية (**MRC**) بالعمل مع اللجان المستقلة ووزارة القوى العاملة لتحديد مصادر ما يثور من هواجس ولتعزيز تطبيق قانون العمل.

ب - حق العمال في التنظيم والتفاوض الجماعي

لا يتطرق قانون العمل لموضوع الإضراب عن العمل كما لا يكفل بشكل صريح حق التفاوض الجماعي، إلا أن قانون العمل يحدد تفاصيل الإجراءات المتبعة لتسوية أي نزاع ويزيل حظراً على الإضراب كان سارياً منذ العام 1973. الأجور كانت محددة من خلال عقود فردية بالإضافة إلى مستلزمات يحددها القطاع وسفارات العمال الوافدين. لا يوجد نص يمنع لجان التمثيل من الإضراب أو التفاوض الجماعي. وبالرغم من أن الإضطرابات المرتبطة بالعمل كانت نادرة، أوردت التقارير أربعة إضرابات خلال العام، وأدى أهمها إلى إغلاق أكبر ميناء لمدة يومين.

يحق للعاملين في المنازل إنهاء عقودهم إذا أثبتوا أن رب العمل أو أفراد العائلة قد إعتدوا عليهم. لم تتوفر إحصائيات عن عدد الشكاوى التي تم تقديمها من قبل العاملين في المنازل مع نهاية العام. وينص القانون أيضاً على وجوب تسديد أجور العاملين خلال سبعة أيام من نهاية كل شهر، فضلاً عن توفير الغذاء، والمسكن، والرعاية الطبية مجاناً.

ويجب أن توافق وزارة القوى العاملة على القواعد التي تنظم العمل، ويتعين على أرباب العمل الذين يتجاوز عدد عامليهم عن 15 عاملا تعليق تلك اللوائح في مكان واضح للعيان في مكان العمل. وقام المفتشون الحكوميون بزيارات عشوائية للتأكد من تطبيق تلك القواعد في أماكن العمل، وقد تم إجراء 4,300 تفتيش خلال العام 2004. وعلى غرار ذلك، يجب على أرباب العمل الذين يتجاوز عدد العاملين لديهم 50 عاملا تحديد إجراءات للتظلم وتقديم الشكاوى. ويجوز للعاملين، بما في ذلك العاملين الوافدين، تقديم شكاواهم إلى دائرة الرعاية العمالية ويتم تشجيعهم على الإتصال بوزارة القوى العاملة على الخط الهاتفي المتوفر على مدار 24 ساعة للإبلاغ عن إساءات أو إنتهاكات خاصة بالعمل. وتحاول دائرة الرعاية العمالية التوسط لحل النزاع بين العمال وأرباب العمل. وفي بعض الحالات تمكّن ممثلو العمال من رفع شكاوى جماعية. ويجوز إحالة موضوع الشكوى إلى المحكمة إذا فشلت جهود الوساطة.

لم يكن في عمان أي مناطق مخصصة لتداول الصادرات.

ج - حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون في عمان إرغام أو إجبار أي شخص، بما في ذلك الأطفال، على العمل، وقد قامت الحكومة عموماً بتطبيق هذا الحظر.

ولكن في بعض الأحيان وردت تقارير بأن عمالا وافدين قد وضعوا في ظروف معينة يمكن إعتبارها تشغيلاً قسرياً. وكان أرباب العمل يمتنعون عن إعطاء العاملين لديهم الوثائق التي تنهي التزاماتهم الواردة في عقود العمل التي أبرموها معهم، الأمر الذي يسمح للعاملين الحصول على عمل لدى رب عمل آخر، إذ يتعين على العامل الذي لا يحصل على هذه الوثيقة أن يواصل العمل لدى رب العمل الحالي أو يصبح عاطلاً عن العمل، الأمر الذي يكون مبرراً كافياً لترحيله من البلاد.

لم يدرك الكثير من العمال الوافدين أن لديهم حق اللجوء إلى دائرة الرعاية العمالية لتسوية مثل هذه الخلافات. وتردد آخرون في تقديم الشكاوى خشية التعرض لإنتقام أرباب العمل الذين لا يتورعون عن الإنتقام من العاملين. وفي غالبية الحالات كانت الدائرة تنهي التزام العامل بعقد العمل المبرم بينه وبين رب العمل دون ترحيله وكان يأمر بصرف الأجر المستحق له عن فترة العمل التي قضاها في العمل الإجباري. وكانت الدائرة علاوة على ذلك تأمر أرباب العمل بدفع الغرامات المالية. لم تتوفر إحصائيات عن عدد النزاعات التي تم تقديمها أو القرارات الصادرة بشأنها مع نهاية العام.

د - حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الإستخـدام

يحظر القانون تحديداً إرغام أو إجبار الأطفال على العمل، ولم ترد تقارير عن وقوع حالات من هذا القبيل.

في عام 2003، قررت الحكومة رفع الحد الأدنى لسن إستخدام الأطفال من سن 13 سنة إلى سن 15 سنة، وكان الحد الأدنى للإستخدام في بعض المهن التي تنطوي على مخاطر هو 18 سنة. ويجوز إستخدام النشء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة، ولكن لا يجوز لهم العمل ليلاً أو في عطلة نهاية الاسبوع أو في أيام العطلات الرسمية. وكانت وزارة القوى العاملة تتولى تطبيق هذا القانون عموماً، ولكنها لم تطبقه على المشروعات الصغيرة المملوكة للأسر التي تشغل الأطفال تحت السن القانوني للعمل، وخاصة في القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك.

لم توجد في أي قطاع من قطاعات العمل الرسمي حالات إستخدم فيها الأطفال لتأدية العمل. وكتقليد ثقافي، شارك بعض الأطفال البدو في سباق الجمال من أجل عائلاتهم. وفي أغسطس رفعت الحكومة الحد الأدنى لسن راكبي الجمال من 12 إلى 18 عام، على أن يتم رفعه بمعدل سنة واحدة كل عام إلى أن يتم الوصول إلى سن الثامنة عشر في العام 2009. ولكن الحد الأدنى الأولي للسن كان أربعة عشر عاماً خلال العام.

هـ - ظروف العمل المقبولة

تصدر وزارة القوى العاملة قواعد إرشادية بشأن الحد الأدنى لأجور الفئات المختلفة من العمال. ويبلغ الحد الأدنى المقترح للأجور لغالبية المواطنين حوالي 100 ريال أو ما يعادل 260 دولار أمريكي شهرياً، فضلاً عن علاوة النقل والسكن وقيمتها 20 ريال أو 52 دولار أمريكي. ولا تسري هذه القواعد الإرشادية على العديد من المهن والأعمال التجارية، بما فيها الأعمال التجارية الصغيرة التي يستخدم فيها أقل من خمسة عمال، ولا تسري أيضاً على من يعملون لحسابهم الخاص وعلى الخدم والخادمات في البيوت وعلى الأولاد والبنات القاصرين الذين يعملون في نشاط تجاري أو مهني تمارسه الأسرة، ولا تسري على العديد ممن يمارسون أنواعاً عديدة من العمل اليدوي. ولم يكن الحد الأدنى للأجور كافياً لتوفير مستوى لائق للمعيشة للعامل وأسرته.

تراوح عدد ساعات العمل في الأسبوع في القطاع الخاص ما بين 40 و 45 ساعة تشمل فترة راحة أسبوعية من يوم الخميس بعد الظهر حتى نهاية يوم الجمعة. ويبلغ عدد ساعات العمل في الأسبوع للموظفين الحكوميين 35 ساعة. لا يحدد القانون عدد الأيام في أسبوع العمل، ولكنه يقتضي فترة للراحة كل أسبوع لا تقل عن 24 ساعة، كما يقتضي القانون دفع أجر إضافي للعامل عن ساعات العمل التي تتجاوز 48 ساعة في الأسبوع. ولم تُطبق دائماً التنظيمات الحكومية بشأن ساعات العمل. وكان بإستطاعة العاملين الذين عملوا ساعات إضافية دون الحصول على تعويض تقديم شكوى إلى دائرة الرعاية العمالية، ولكن لم تكن قرارات ملزمة من الدائرة لأرباب العمل.

لكل عامل حق الحصول على إجازة سنوية مدتها 15 يوماً خلال العام الأول من إستمراره في العمل، ويحق له الحصول على إجازة سنوية مدتها 30 يوماً في السنوات اللاحقة.

ينص القانون على أن حق العامل مغادرة موقع العمل الذي تكمن فيه المخاطر دون تعريض إستمراره في العمل في وظيفته الحالية للخطر وذلك في حال أن تم إبلاغ رب العمل عن الخطر وأخفق في تطبيق أية إجراءات تصحيحية. ويقتضي القانون من جميع أرباب العمل توفير معدات الإسعاف الأولية في أماكن العمل. وباستطاعة العاملين الذين تسري عليهم نصوص قانون العمل الحصول على تعويض عن أي إصابة أو مرض تعرضوا له في إطار ممارستهم لعملهم عن طريق التأمين الصحي الذي يتوفر لهم عن طريق رب العمل. وكان مفتشو إدارة الصحة والسلامة المهنية في المديرية العامة للرعاية العمالية يطبقون عموماً المعايير القياسية للصحة والسلامة، وكانوا يعملون وفقاً للقانون ويقومون بزيارات ميدانية منتظمة للتفتيش. الشركات التي وجدت مذنبة بعدم دفع الرواتب تم تغريمها وحرمانها من الحصول على خدمات تجارية مثل مأذونيات العمل الرسمية. مثل هذه الإجراءات أدت إلى الدفع الفوري للرواتب.